اليمن في مسارها السياسي والدستوري

رئيس يخون وطنه وعدو يخدع العالم

أولاً: الوضع الدستوري والقانوني لسلطات الدولة ومسار العملية السياسية:

إن مجلس النواب (البرلمان) اليمني منتخب شعبياً في العام 2003م، وباشر صلاحياته وفقاً للدستور النافذ، وبسبب توافقات بين جميع الأحزاب والكتل السياسية تم في إبريل 2009م تعديل المادة المرنة (65) من الدستور بحيث تتيح للمجلس مواصلة صلاحياته لسنتين إضافيتين.

ونظراً للوضع السياسي المضطرب في السنة 2011م فقد دخل المجلس تحت طائلة ذات المادة الدستورية (65/أ) التي تلزم المجلس الاستمرار في مباشرة سلطاته الدستورية في ظل تعذر إجراء انتخابات برلمانية عامة لظروف قاهرة إلى حين زوال تلك الظروف وانتخاب مجلس جديد.

وفي خضم وضع البلاد المضطرب وقّعت الأطراف السياسية في نوفمبر 2011م على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، كمرجعية لعملية سياسية انتقالية مدتها عامان، وذلك للخروج من الأزمة السياسية والوضع السياسي الاستثنائي. ووفقا للمبادرة وآليتها، إلى جوار القوة الدستورية ظل المجلس ممارسا لمهامه، وتعاطى بإيجابية كممثل للشعب اليمني مع مسارات العملية السياسية الانتقالية ومخرجاتها، بما في ذلك السلطة التنفيذية للرئيس الفار عبدربه منصور هادي وحكوماته.

عقب توقيع المبادرة وآليتها المزمنة انخرط اليمنيون في العملية السياسية، وأجريت انتخابات رئاسية أحادية المرشح فاز فيها -بطبيعة الحال - هادي، على أمل تجاوز الأزمة وإعادة الاستقرار إلى البلاد.

بيد أن هادي وحكومته بدأوا منذ الأيام الأولى من ممارسة سلطتهم بزرع بذور أزمة سياسية جديدة من خلال العجز المخجل في إدارة البلاد أمنيا واقتصاديا وخدميا، لتشهد الساحة اليمنية مشاكل عدة واضطرابات هنا وهناك رغم المساندة الداخلية والخارجية، ما صعد حالة اليأس والتذمر الشعبي بين اليمنيين.

وإلى جانب هذا العجز سعى الرئيس الفار جاهدا للالتفاف على المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة، والقرارات الدولية ذات العلاقة، وعلى التوافقات الداخلية. وذلك عبر التنصل من المبادرة الخليجية التي يلوكها ويزايد بها اليوم هو وزمرته، إذ أنها في جوهرها ونصوصها قامت على أساس تزمين مفردات العملية السياسية، والمشاركة في القرار العام، وعلى أساس بنود تتضمن التزامات الفرقاء، وهي في معظمها التزامات على السلطة التنفيذية، الرئيس الفار وحكومته. وبالنتيجة فقد أفرغ الرئيس الفار المبادرة وآليتها "المزمنة" من روحها ونصوصها كناظم مرجعي مؤقت لعملية سياسية انتقالية مدتها عامان. ويتبين ذلك من خلال بعض الإشارات الآتية:

1- نية الرئيس الفار إدامة مكوثه على كرسي الرئاسة متجاوزا التفويض الشعبي، والمبادرة الخليجية وآليتها، بالحكم لمدة عامين فقط. وتكشفت تلك النية بتجاوزه المدد الزمنية في المبادرة بمسافات زمنية طويلة، كأمثلة على ذلك: تأخر الدعوة لعقد مؤتمر الحوار الوطني وإطالة فترته، ثم إطالة فترة عمل لجنة صياغة الدستور الجديد بما يتجاوز كثيرا الفترات المحددة في المبادرة الخليجية، وكذلك فرضه على مؤتمر الحوار تمديد سنة إضافية لبقائه رئيسا، خلافا للدستور وللمبادرة الخليجية باعتبار المدة وباعتبار أن ليس من صلاحيات مؤتمر الحوار التمديد، وليس هو المؤسسة صاحبة صلاحية التمديد.

2- تنصل الرئيس الفار عن التزامات في المبادرة الخليجية، كمثال على ذلك عدم تشكيله لجنة التفسير.

3- طرح الرئيس الفار مبدأ الشراكة والتوافق بفرض بنود على مؤتمر الحوار الوطني ووثيقته خلافا لمبدأ الشراكة في المبادرة الخليجية وآليتها، وبالمخالفة للائحة المنظمة لعمل مؤتمر الحوار. وكذلك التفافه على مؤتمر الحوار الوطني في واحدة من أهم القضايا، وهي تلك الخاصة بمسألة الأقاليم والحكم الفيدرالي حيث أخرجها من طاولة مؤتمر الحوار إلى لجنة مصغرة مكونة من عدد يقل عن عدد أصابع اليدين. وكذا اتخاذ إجراءات تنفيذية انفرادية ذات خطورة سياسية كتكليفه مدير مكتبه بتشكيل حكومة جديدة، عارضه في هذا الإجراء حينها حتى الملتفون حوله اليوم.

4- انتقائية الرئيس الفار في تنفيذ بنود المبادرة الخليجية، حيث أنه في الوقت الذي مارس التنصل والالتفاف على كثير من البنود ركز جهوده على إعادة "هيكلة القوات المسلحة" ليستكمل تحت هذا العنوان حلقات التآمر وتفكيك الجيش اليمني التي بدأت خطواتها في السنة 2011م.

نتيجة لتلك السلوكيات غير المسؤولة والتآمرية تصاعد الاحتقان الشعبي والسياسي، ما جعل مجلس النواب يدخل في محاولة تخفيف الاحتقان بتوجيه رسالة إلى الرئيس الفار موقعة من جميع رؤساء الكتل البرلمانية مطلع يونيو 2014م تحثه على تغيير عاجل للحكومة نظرا لعجزها عن أداء أبسط مهامها، إلا أنه تعاطى مع الرسالة بالتجاهل.

وفي العام 2014م، وجراء عجز الرئيس الفار وحكوماته وتعامله اللامسؤول والتآمري مع الشأن العام، أوصل الوضع السياسي والشعبي إلى نقاط حرجة، وتصاعد بشكل متسارع إلى ان وصلت الاضطرابات لصورة شبيهة بأزمة 2011م، من مواجهات عسكرية ومظاهرات واعتصامات شعبية.

وتواصلت محاولات الأطراف إنقاذ الحالة السياسية برعاية دولية من الأمم المتحدة عبر مبعوثها إلى اليمن جمال بنعمر، وتم توقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية في 21مارس 2014 كمرجعية جديدة للعملية السياسية تجاوزت المبادرة الخليجية ومجددا تنصل الرئيس الفار عن التزامات الاتفاق لينتهي به الأمر للتخلي عن مسؤولياته والفرار من البلاد.

ونظرا لخرق الرئيس الفار الدستور فقد رأى مجلس النواب أن عبدربه منصور هادي وقع تحت طائلة الخيانة العظمى وفقا للمادة الدستورية (128) وناقش المجلس رسالة بتاريخ 4سبتمبر 2013م تتضمن الاتهام بالخيانة العظمى.

ثانيا: العدوان وطبيعة الوضع السياسي:

وفي الوقت الذي كادت خلاله الأطراف السياسية تتوصل لاتفاق سياسي جديد يؤسس لمرحلة انتقالية جديدة، حسب آخر إحاطة لمجلس الأمن من جمال بنعمر في 26 إبريل 2015 كان تحالف العدوان السعودي شن حربا شاملة على اليمن في 26 مارس 2015م تحت ذرائع واهية لا تمت للأخلاق والقيم الإنسانية والقوانين الدولية بصلة. مستهدفا آلاف المدنيين العزل، بينهم آلاف النساء والأطفال، وشمل تدميره المنشآت المدنية والبنى التحتية للبلاد. واعتبرها بنعمر أهم سبب لتوقف حوار الأطراف السياسية التي قال إنها كانت " قاب قوسين أو أدنى من الاتفاق" في إحاطته الأخيرة لمجلس الأمن. الأمر الذي جعل اليمنيين أمام خيار وحيد هو المواجهة والدفاع عن وطنهم وكرامته واستقلاله، في ظل فراغ سياسي خلفه الرئيس الفار ما اضطر القوى الشعبية الثائرة عليه إلى أن تتولى زمام السلطة التنفيذية.

وبسبب أموال البترودولار وصفقات الأسلحة، وحملات التضليل الممولة استطاع العدوان خداع المجتمع الدولي واستصدار القرار (2216) من مجلس الأمن تحت الفصل السابع في 14 إبريل 2015م ورغم إجحاف القرار بحق اليمن فقد وافقت قوى الداخل عليه وأبدت استعدادها للتعاطي الإيجابي معه.

وفي المقابل تجاوز العدوان ومرتزقته الكثير من بنود القرار بالإصرار على التعامي عن مبدأ الشراكة كمدخل للحل السياسي للمشكلة اليمنية، وتعسفه في تنفيذ البنود المتصلة بتوريد السلاح للأطراف الداخلية ليتحول العدوان بحيثيات هذه البنود إلى فرض حصار شامل على اليمن لم يستثن في أحيان كثيرة الواردات والمساعدات الغذائية والدوائية، إضافة لارتكابه مجازر وحشية بحق المدنيين ترتقي إلى جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وكذا قصفه المنشآت المدنية والبنى التحتية.

ورغبة من القوى الداخلية في وقف العدوان وفك الحصار ورفع معاناة الشعب اليمني فقد استجابت لدعوات الأمم المتحدة والقوى الخيرة إلى عقد مشاورات سياسية تم خوضها في جنيف مرتين، وأخيرا في دولة الكويت الشقيقة على مدى ثلاثة أشهر، وكلما تقاربت المكونات تراجعت القوى المدعومة من العدوان السعودي عما يتم التوصل إليه من تفاهمات، وبتواطؤ من المبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ.

وبناءً على تعنت أتباع العدوان السعودي، وإجهاضهم أية محاولات للتقارب السياسي، وبسبب الوضع السياسي الاستثنائي وغير الطبيعي أثناء حكم الرئيس الفار وبعد فراره وما تبعه من عدوان غاشم فقد لجأت القوى السياسية الداخلية إلى الرجوع نحو الإرادة الشعبية عبر توقيع اتفاق سياسي نجم عنه عودة الحياة الدستورية الكاملة ومعاودة مجلس النواب ممارسة سلطاته الدستورية بما فيها مسؤوليته عن معالجة الفراغ السياسي التنفيذي وإنقاذ مؤسسات الدولة اليمنية من الانهيار.

وفي أولى خطوات عودة نشاط مجلس النواب عقد جلستين مكتملتي النصاب بحضور 142 نائبا من أصل 275 نائبا بزيادة 3 أعضاء عن النصاب الدستوري والقانوني المطلوب، وذلك بعد استبعاد 26 مقعدا خاليا وفق المادة الدستورية (72)، والمادتين (83، 106) من لائحة مجلس النواب. وخلال الجلستين بارك النواب الاتفاق السياسي بين القوى الوطنية الداخلية حسب الإجراءات الدستورية واللائحية، وما تمخض عنه من مجلس سياسي أدى أعضاؤه اليمين الدستورية أمام النواب. وهي حالة مشابهة في مقاربتها السياسية بتفويض الرئيس الأسبق المنتخب كامل صلاحياته لنائبه غير المنتخب كمعالجة للوضع السياسي الاستثنائي عام 2011م. وحظي الاتفاق والمجلس السياسي بتأييد شعبي عبر مظاهرات شعبية شارك فيها ملايين اليمنيين.

وقد بدأت تتلاشى غشاوة الأموال النفطية عن أعين الكثير من أعضاء النخب بما فيها النخب السياسية الرسمية. إضافة لفشل العدوان في أهدافه المعلنة المضللة للرأي العام المدّعية العمل على إعادة الاستقرار لليمن، وبالعكس أسهم العدوان بشكل حاسم في مدى انتشار الفوضى الأمنية، والعجز الكبير عن إدارة ما يطلقون عليه زورا وبهتانا "المناطق المحررة".. ناهيك عن الانتشار الواسع وبأسلحة نوعية وثقيلة لتنظيم القاعدة، وتمكن داعش- الذي لم يكن له أي وجود في اليمن- من خلق مواطئ أقدام له في المناطق المدعى تحريرها.

تعرَّض اليمنيون- إلى جانب انتهاك سيادة بلدهم واستخدام أنواع الأسلحة الحديثة والفتاكة في تدمير مقدراته، وإطباق الحصار الاقتصادي عليهم- إلى حملة تضليل واسعة للرأي العام العربي والعالمي من قبل تحالف العدوان السعودي.

غير أن حقائق المشهد اليمني المطمورة تحت ركام الآلة الإعلامية والمالية الهائلة لتحالف العدوان، تدحض الادعاءات السعودية، بالخصوص تلك المتصلة بمشروعية مرتزقته وفي مقدمتهم الرئيس الفار، المنتهية ولايته عبدربه منصور هادي ..

التقرير التالي يسرد بعض الوقائع السياسية والقانونية:

حقائق المشهد اليمني مطمورة تحت ركام الآلة الإعلامية والمالية الهائلة للعدوان

هادي وزمرته بدأوا منذ الوهلة الأولى زرع بذور أزمة سياسية

أفرغ الرئيس الفار المبادرة الخليجية من نصوصها لإدامة مكوثه على الكرسي

في الوقت الذي توصلت فيه الأطراف السياسية لتأسيس مرحلة نتقالية جديدة شن العدوان حرباً شاملة على اليمن

استطاع العدوان بأموال البترودولار وصفقات الأسلحة خداع المجتمع الدولي

تعاُمل الفار اللامسئول والتآمري مع الشأن العام أوصل الوضع السياسي والشعبي إلى نقاط حرجة

البرلمان أكد أن الفار هادي وقع تحت طائلة الخيانة العظمى باستدعائه العدوان

الأمين العام يلتقي نائب السفير الصيني في مسقط

التقى الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام الاستاذ عارف عوض الزوكا ومعه الاستاذ خالد الديني عضو المجلس السياسي الاعلى والمهندس عايض الشميري نائب رئيس فرع المؤتمر بالعاصمة صنعاء بنائب سفير جمهورية الصين في مسقط السيد لي هو نجو والسكرتير السياسي زهاو بيجان بالسفارة.

وفي اللقاء نقل الامين العام للمؤتمر شكر قيادة المؤتمر السياسية ممثلة بالزعيم علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية السابق رئيس المؤتمر الشعبي العام -للقيادة الصينية، معبراً عن الشكر للصين على مواقفها الداعمة والمساندة للشعب اليمني في مختلف المراحل .

واستعرض الزوكا ما قام به العدوان السعودي على مدى عام ونصف من جرائم ومذابح ومجازر مروعة بحق الشعب اليمني أدت الى سقوط عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى وما شهدته الايام الاخيرة من تصعيد كبير من قبل العدوان من خلال الاستهداف الممنهج والمتعمد للمدنيين وقتل للأطفال والنساء وتدمير للمنشآت والبنى التحتية وكل مقدرات الشعب اليمني واستهداف المنظمات الدولية العاملة في المجال الانساني وآخرها منظمة اطباء بلا حدود التي اضطرت لمغادرة اليمن بسبب قصف العدوان السعودي المتعمد لمستشفياتها.

وتحدث الزوكا عن الحصار الجائر الذي يتعرض له الشعب اليمني من قبل تحالف العدوان السعودي براً وبحراً وجواً وما سببه ذلك من كارثة انسانية وصحية واقتصادية وغذائية، مشيراً الى ما يتعرض له المسافرون اليمنيون من انتهاك لأبسط حقوقهم في مطارات بيشة والأردن والقاهرة وغيرها ومنعهم من العودة الى وطنهم من قبل العدوان الذي يفرض حظراً على الموانئ والمطارات اليمنية .

كما اكد الامين العام ان تحالف العدوان السعودي قام بتقديم الدعم والمساندة للمنظمات الارهابية التي توسع نفوذها وأصبحت تسيطر على العديد من المحافظات، مجدداً الادانة لكل الجرائم الارهابية التي تنفذها هذه المنظمات وآخرها الجريمة الارهابية التي شهدتها مدينة عدن -الاثنين الماضي.

وأوضح الزوكا ان تشكيل المجلس السياسي الاعلى جاء كضرورة لإدارة شؤون البلاد ومواجهة العدوان السعودي ،ولمنع انهيار مؤسسات الدولة والحفاظ عليها وفي المقدمة منها المؤسسة التشريعية الممثلة بمجلس النواب الذي عاد للانعقاد وممارسة دوره التشريعي والرقابي كسلطة شرعية منتخبة من قبل الشعب .

وأكد الامين العام ان القوى الوطنية المواجهة للعدوان مع الحوار والمفاوضات وستتعامل بايجابية مع أي مبادرات تفضي الى ايقاف العدوان ورفع الحصار وتحقيق سلام عادل وشامل ودائم قائم على الشراكة الوطنية بين الجميع .

من جانبه اكد نائب السفير الصيني في مسقط السيد لي هو نجو دعم بلاده لوحدة وسيادة واستقلال اليمن ،مؤكداً ان الصين ستلعب دوراً في المساعدة على الدفع بعملية الحل السلمي وإيقاف الحرب وإنهاء معاناة الشعب اليمني ودعم جهود الامم المتحدة في رعاية المفاوضات ،مشيداً في الوقت نفسه بالعلاقات التاريخية التي تربط الشعبين الصيني واليمني .